

التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ١٦٦٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وطلب إليّ أن أقدم توصيات أخرى بشأن خطة الإنهاء التدريجي للبعثة. ويوفر هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الحاصلة منذ تقرير المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/159) ويتضمن توصيات معدلة بشأن الإنهاء التدريجي للبعثة.

ثانيا - التطورات السياسية الهامة

٢ - يتمثل أهم تطور سياسي حصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في نقل رئيس ليبيريا السابق، شارلز تيلور، إلى المحكمة الخاصة لسيراليون. ففي ٢٥ آذار/مارس، أطلع رئيس نيجيريا أولوسيجوم أوباسانجو الرئيسة إلين جونسون - سرليف رسميا أنه بناء على طلبها وعقب مشاورات مع زعماء أفريقيين آخرين، ستسلم حكومة نيجيريا السيد تيلور لحكومة ليبيريا. وفي ٢٨ آذار/مارس، أعلنت حكومة نيجيريا أن السيد تيلور فر من مكان إقامته الرسمي في كالابار، نيجيريا. وألقت سلطات نيجيريا القبض على السيد تيلور في اليوم التالي. ونقل جوا على الفور إلى مونروفيا. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٣٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قامت البعثة فور وصوله بإلقاء القبض عليه واحتجازه ونقله إلى فريتاون حيث سلم إلى المحكمة الخاصة لسيراليون لمحاكمته بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات أخرى خطيرة للقانون الإنساني الدولي في سيراليون.

٣ - ونشأت عن نقل السيد تيلور إلى المحكمة الخاصة ردود فعل مختلفة لدى سكان ليبيريا. فالبعض اعتبر أنه يجب محاكمة السيد تيلور فورا بغية الإعلان بلغة شديدة اللهجة عن عدم التسامح مع ظاهرة الإفلات من العقاب. واحتج آخرون بأنه كان ينبغي أن يبقى في



نيجيريا حيث أن محاكمته ستثير اضطرابات تعيق عملية المصالحة في ليبيريا وقد تزعزع الاستقرار في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية. وفي خطاب وجهته إلى الأمة في ٣٠ آذار/مارس، أعربت الرئيسة جونسون - سرليف عن أملها في أن يعتمد مجلس الأمن قرارا يسمح بمحاكمة السيد تيلور أمام محكمة خاصة تنعقد في لاهاي، هولندا. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء لكفالة نقل المحاكمة إلى خارج المنطقة. وفي الوقت نفسه، ومنذ نقل السيد تيلور إلى المحكمة الخاصة لسيراليون، ظل الوضع السياسي في ليبيريا هادئا عموما.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل إحراز تقدم في إطار جلسات التصديق القانوني التي يعقدها مجلس الشيوخ لتعيين مرشحي الرئيسة في مناصب بمجلس الوزراء، والمحكمة العليا، والهيئات الرئيسية شبه الحكومية. وفي ٣٠ آذار/مارس، أدى اليمين لتقلد مناصبهم ٢١ وزيرا ونوابهم ومساعدوهم ورئيس وأعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات، ومرشحو الرئيسة لشغل مناصب في عدة وكالات حكومية وهيئات شبه حكومية. وتعمل حاليا فروع الحكومة الثلاثة بكامل طاقتها.

٥ - إلا أن انتقاء ولاية المقاطعات أثار جدلا. ففي حين أعرب عن ارتياح عام إزاء التعيينات التي قامت بها الرئيسة في معظم المقاطعات، فإن سكان مقاطعات غراند باسا، ولوفا، وغباربولو، ونيمبا ادعوا أنه لم يستشاروا خلال عملية الانتقاء وأن الرئيسة لم تأخذ اختياراتهم المفضلة في الاعتبار. وفي ١ حزيران/يونيه، صدق مجلس الشيوخ على تعيين جميع ولاية المقاطعات البالغ عددهم ١٥ واليا.

٦ - وأثارت عدة مسائل، بما في ذلك دفع المستحقات للمشرعين، توترات في العلاقة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٩ نيسان/أبريل، أصدر مجلس الشيوخ حكما بمعاينة أحد الوزراء ونائب وزير بالسجن بتهمة إهانة الهيئة التشريعية، مدعيا أنهما اتخذتا إجراءات تعيق المهام التشريعية. إلا أن قاضيا معاونا في المحكمة العليا أمر بأن يفرج عن الوزير ونائب الوزير في اليوم التالي. كما أن ادعاءات من جانب بعض المشرعين بأن الرئيسة لم تستشر الهيئة التشريعية بشأن إحالة السيد تيلور إلى المحكمة العليا زادت الاحتكاك بين فرعي الحكومة هذين. وبغية تحسين العلاقات، قررت الرئيسة تعيين مسؤول حكومي رفيع المستوى للعمل كجبهة اتصال بين فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي.

٧ - وواصلت الرئيسة جونسون - سرليف تناول مسألة شؤون الحكم والفساد. ففي ٦ آذار/مارس، أصدرت الأمر التنفيذي رقم ٢ فمددت بموجبه ولاية "لجنة إصلاح الحكم"

وأعدت تحديد هذه الولاية لتشمل إعداد استراتيجية مناهضة للفساد ومدونة بقواعد السلوك لموظفي الخدمة العامة. وبموجب الأمر التنفيذي رقم ٣ الصادر في ٣١ آذار/مارس، قضت الرئيسة بأن تودع كل إيرادات الدولة لدى البنك المركزي لليبيريا. كما أذنت للوكالات ذات الصلة بإجراء استعراض لحالات الإعفاء من الضرائب بالنسبة للمنتجات النفطية ووضعت قواعد ومبادئ توجيهية لبيع مخزون ركاز الحديد والأنقاض المعدنية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة، بناء على توصية من الشركاء الدوليين، بإلغاء العقد المبرم مع مجموعة "العالمية للأختام الأمنية" والمتعلق بإنشاء وتشغيل وتحويل ساحة حاويات في فريپورت بمونروفا، وذلك نظرا للشواغل التي أعرب عنها إزاء العملية غير التنافسية غير الشفافة التي اعتمدها الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا في منح العقد.

٨ - وفي الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو، قامت الرئيسة جونسون - سرليف بزيارات تقييمية إلى جميع المقاطعات الـ ١٥ في ليبريا. وخلال هذه الزيارات، أطلعها المسؤولون في المقاطعات والزعماء العرفيون عن التحديات التي تواجه مجتمعاتهم المحلية، بما في ذلك سوء حالة الطرق، وعدم كفاية المرافق الصحية والتعليمية، والافتقار إلى أماكن للمكاتب ومساكن للمسؤولين الحكوميين. وأوضحت الرئيسة أن حكومتها تتخذ خطوات لمعالجة هذه الشواغل، بما في ذلك من خلال العمل عن كثب مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لوضع برامج الانتعاش والتنمية وتنفيذها.

ثالثا - الوضع الأمني

٩ - الوضع الأمني مستقر عموما في ليبريا، وإن كان هشاً. وبغية معالجة الشواغل الأمنية التي أثرت بشأن نقل السيد تيلور إلى المحكمة الخاصة لسيراليون، شرعت البعثة في "عملية كيلرايد" التي اتخذت بموجبها تدابير أمنية لطمأنة السكان والإعراب عن تصميم البعثة على الحفاظ على الأمن والاستقرار في جميع أرجاء البلد وردع أي مخرب محتمل. وشملت التدابير الأمنية التعزيز القوي لتسيير الدوريات داخل مونروفا، ونشر قوة الرد السريع التابعة للبعثة في المناطق الحدودية التي لا تغطيها قوة البعثة وتعزيز وجود قوات البعثة في معاقل السيد تيلور السابقة.

١٠ - إلا أنه لا يزال هناك عدد من الأخطار التي يجتمل أن تهدد استقرار ليبريا والناشئة أساسا عن وجود عدة فئات مستاءة تشمل أفرادا مسرحين من القوات المسلحة لليبيريا غير راضين عن استحقاقات ترك الخدمة واستحقاقات المعاشات التقاعدية، وأعضاء سابقين من وحدة مكافحة الإرهاب (وهي مليشيا شكلها الرئيس السابق تيلور) يطالبون بإدماجهم في برنامج تسريح القوات المسلحة، ومقاتلين سابقين لم تتوفر لهم بعد فرص إعادة الإدماج

وآخرين حصلوا على تدريب ولكن تعذر عليهم الحصول على عمل وأفرادا كانوا تابعين لخدمات الأمن الخاصة والشرطة الوطنية لليبيريا وتم تسريحهم.

١١ - ونظم الأفراد المسرحون من القوات المسلحة لليبيريا عدة تظاهرات عنيفة في الشوارع. ونظمت أخطر هذه التظاهرات في ٢٥ نيسان/أبريل عندما قام حوالي ٤٠٠ من أفراد الجيش السابقين بإقفال الطرق الثلاثة المؤدية إلى وزارة الدفاع الوطني. وأضرموا النار في الإطارات ونقاط التفتيش العسكرية الموجودة في المنطقة واستعملوا العصي والحجارة والقنابل النفطية للاعتداء على قوات البعثة وعلى أفراد وحدة دعم الشرطة الليبيرية الذين كانوا يحمون الوزارة. وتمت السيطرة على الوضع بعد حوالي ساعتين من وصول قوات البعثة وتعزيزات وحدة الشرطة المشككلة. وخلال الحادث، أصيب بجروح ثلاثة من حفظة السلام جراء ما قذف عليهم من حجارة ومقدوفات أخرى ولحقت أضرار بمركبتين تابعتين للبعثة.

١٢ - واستجابة للحادث، أوضحت الحكومة الترتيبات المعمول بها لدفع مستحقات ترك الخدمة وغيرها من المتأخرات وأعلنت عن تدابير للتصدي للأعمال المخلة بالأمن العام. وشملت هذه التدابير إيقاف ومحاكمة المحرضين أو القادة المسؤولين عن التهجيم على الوزارة وعلى قوات البعثة والمواطنين الليبيريين، فضلا عن الذين دمروا الممتلكات الخاصة والعامية؛ وفرض حظر على تظاهرة لموظفي الخدمة المدنية كان مقررا تنظيمها في ٢٦ نيسان/أبريل؛ وفرض حظر مؤقت على بيع النفط في زجاجات تستخدم في صنع القنابل النفطية؛ وفرض حظر على حمل السيوف والسواطير ليلا حيث أن هذه الأسلحة كثيرا ما تستعمل في الاعتداء على المواطنين في منازلهم.

١٣ - ويظل أيضا الوضع في مزارع المطاط التي يحتلها بصورة غير قانونية المقاتلون السابقون خطرا من المحتمل أن يهدد الاستقرار في البلد. فقد حدثت اضطرابات في بعض المزارع بسبب أعمال غير مشروعة لاستخراج المطاط وسرقة الممتلكات وحيازات غير قانونية لأسلحة نارية ووقوع اعتداءات مشددة. وإن بعض القادة السابقين للفصائل المتحاربة التي حُلَّت يواصل تنظيم الاستغلال غير القانوني للمزارع ويشغلون جماعات إجرامية فيها. ويتوقع أن تعالج هذه المسائل بإعمال التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المشتركة بين الحكومة والبعثة والمعنية بمزارع المطاط والمشار إليها في الفقرة ٢٩.

١٤ - وتزداد المنازعات على الأراضي وغيرها من الممتلكات حيث يعود اللاجئون والمشردون داخليا والمقاتلون السابقون إلى مجتمعاتهم الأصلية. وأكد حادث وقع مؤخرا في مقاطعة نيمبا احتمال تصاعد حدة هذه المنازعات لتتحول إلى أعمال عنف، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الريف. ففي ١٧ أيار/مايو، نزل سكان "غانتا" إلى الشوارع مسلحين

بالعصي والسواطير إثر انتشار إشاعات تفيد بأن مجموعة ماندينغو العرقية المقيمة في غينيا تعتزم العودة لتسترجع بالقوة ممتلكات كانت قد تركتها خلال الحرب الأهلية، من أفراد المجموعتين العريقتين جيو ومانو. وتمت السيطرة على وضع كان من المحتمل أن يتحول إلى العنف بفضل التدخل السريع للسلطات المحلية بدعم من قوات البعثة.

١٥ - ولا تزال حالة عدم الاستقرار السائدة في كوت ديفوار تمثل خطرا شديدا يهدد الاستقرار السائد حاليا في ليبيريا. وبصورة خاصة، ثمة شواغل إزاء إمكانية تحرك جماعات مسلحة من كوت ديفوار إلى ليبيريا، وإمكانية تجنيد مقاتلين ليبيريين سابقين، بمن فيهم أطفال، لأغراض الاضطلاع بعمليات في كوت ديفوار، وإمكانية تدفق الإيفواريين لالتماس اللجوء في ليبيريا في حال استئناف دورة العنف في كوت ديفوار. وبغية التصدي لهذه الأخطار المحتملة، تواصل البعثة الإبقاء على وجود أمني قوي في المناطق الحدودية.

رابعا - حالة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ألف - تأهيل وإعادة إدماج المحاربين السابقين

١٦ - حتى تاريخه، أكمل نحو ٦٦ ٠٠٠ من أصل ٨٧٤ ١٠١ محاربا مسرحا ببرامج تدريبية وتعليمية أو يشاركون في هذه البرامج. وتمول هذه البرامج بواسطة الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خلال التدابير الثنائية. وقد اعتمدت مؤخرا أربعة برامج لإعادة الإدماج لتأهيل تستهدف ٣ ٠٠٠ مستفيد تقريبا، ومعظم الأموال المطلوبة لمواجهة تكاليف إعادة إدماج المحاربين السابقين المتبقين وعددهم ٣٥ ٠٠٠ محارب، قد تمت تعبئتها. وفي الوقت نفسه، فقد مددت الرئيسة جونسون - سيرليف ولاية اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح والإنعاش وإعادة الإدماج لسنة أخرى.

١٧ - ولم يعد أيّ من الـ ٦١٢ محاربا سابقا، والذين أعلنوا أنهم أجنب أثناء عملية نزع السلاح والتسريح، رسميا إلى أوطانهم، رغم أن حوالي ٣٢٥ منهم قد أتيح لهم الحصول على مساعدة لإعادة الاندماج في ليبيريا. وقد استمرت لجنة الصليب الأحمر الدولية على أي حال في تيسير إعادة المحاربين السابقين من الأطفال الأجنب إلى أوطانهم. وحتى تاريخه، عاد ما مجموعه ٥٥ طفلا (١١ من كوت ديفوار و ٢٩ من غينيا و ١٥ من سيراليون) من المحاربين السابقين أو من الأطفال المرتبطين بالقوات المتحاربة، إلى بلدانهم الأصلية. كما بدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية بإعادة الأطفال الليبريين، المرتبطين بالقوات المتحاربة، من البلدان المجاورة إلى ليبيريا.

١٨ - وواصلت البعثة جمع وتدمير أسلحة وذخائر متبقية، سلمت طوعاً أو عثر عليها أثناء عمليات التفتيش، وخلال فترة التقرير، تم جمع وتدمير ٤٨ قطعة سلاح و ٦٠ طلقة ذخيرة لأسلحة صغيرة و ٧٧٢ قطعة ذخيرة غير متفجرة و ٤٦١ ١١ قطعة غيار متنوعة. وفي هذه الأثناء، تواصل برنامج المجتمع المحلي لجمع الأسلحة والتنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقاطعات لوفيا ونيمبا وجراند غيديه. وسوف يوسع هذا البرنامج ليشمل مقاطعات ريفر سيس وماريلاند وجراند كو في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وحتى الآن تم جمع ٧٠ بندقية و ١٢٦ حربة و ٧٠٤٨ طلقة ذخيرة ومئات من قطع الغيار المتنوعة في صناديق جمع خاصة للأسلحة في إطار هذا البرنامج. وعلاوة على ذلك، تم استرجاع ١٣ بندقية كلاشنكوف و ٦ قاذفات صواريخ.

باء - إصلاح الشرطة الوطنية الليبيرية

١٩ - ما زال التقدم جارياً باطراد لإصلاح وإعادة هيكلة الشرطة الوطنية الليبيرية. وحتى تاريخه، تخرج ٦٦٣ ١ عنصراً من الشرطة الوطنية الليبيرية من الأكاديمية الوطنية للشرطة. ومن المتوقع بلوغ هدف تدريب ٣ ٥٠٠ عنصر شرطة تدريباً كاملاً بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، تخرج حوالي ٣٩٢ من أفراد الخدمات الأمنية الخاصة و ١٥٥ من شرطة الموانئ الليبيرية من الأكاديمية الوطنية للشرطة. ويجري حالياً تدريب ٣٧٧ من عناصر الشرطة تدريباً ميدانياً بينما يتلقى ١٩٠ عنصراً آخر تدريباً أساسياً. ونظمت شرطة الأمم المتحدة مؤخراً، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية، حملة أخرى لاختيار عناصر شرطة على صعيد البلد بأكمله، من أجل زيادة مجمع المرشحين الأكفاء طالبي العمل.

٢٠ - ولا تزال البرامج التدريبية الأساسية والمتخصصة للشرطة الوطنية الليبيرية غير ممولة بالشكل الكافي. والمطلوب هو مبلغ ١,١ مليون دولار تقريباً لإتمام التدريب الأساسي لحوالي ١ ٢٠٠ شرطي، بينما لا يزال مطلوباً مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار تقريباً لتنظيم برامج تدريبية متخصصة. وإني أحث الجهات المانحة على دعم هذا البرنامج بسخاء.

٢١ - وحتى ١ حزيران/يونيه، سرح من الخدمة ٢ ٠٢٢ شرطياً من أصل ٢ ٤٠٠ شرطي من الشرطة الوطنية الليبيرية تشملهم هذه العملية. وتمول عملية التقليل هذه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي وقت سابق، سرح ٨٧٠ فرداً من أفراد الخدمات الأمنية الخاصة بمساعدة مالية من الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٢ - وعينت الحكومة مؤخراً مديراً جديداً للشرطة، وعدة نواب للمدير ومساعدين له، مما أدى إلى نقل العديد من كبار مسؤولي الشرطة ممن كانوا قد عينوا في ظل الإدارة السابقة

ودربتهم شرطة الأمم المتحدة. ولضمان استمرارية جهاز إدارة الشرطة، أوصت البعثة بمراجعة عملية التعيينات لضمان شفافية إجراءات التعيين والترقيات القائمة على الجدارة.

٢٣ - ولا يزال يعطل عمليات الشرطة الوطنية الليبرية، بشكل بالغ، الافتقار إلى المعدات الأساسية والزي الرسمي والأسلحة والمركبات ومعدات الاتصال. وعلاوة على ذلك، فإن مرافق الشرطة في مونروفيا، في داخل البلد، بحاجة ماسة إلى التجديد والإصلاح. وإني أناشد الجهات المانحة توفير الموارد الإضافية اللازمة لتفعيل عمليات الشرطة الوطنية.

جيم - إصلاح القوات المسلحة الليبرية

٢٤ - تتواصل حملة التجنيد لاختيار عناصر القوات المسلحة الليبرية الجديدة. وحتى ١ حزيران/يونيه، وقع حوالي ٢٦٥ ٤ شخصا طلبات الانضمام إلى الجيش الجديد. وحتى الآن، لم ينجح في عملية الفرز الأولي سوى ٧٧٦ ١ طالبا، وهؤلاء لا يزالون في انتظار الفحص الطبي ثم عملية تدقيق قبل التأهيل لحضور التدريب الأساسي. ولقد بدأت الأعمال الهندسية لتحضير ميادين الرماية ومساحات الحواجز التدريبية والمرافق التدريبية الخارجية الأخرى في موقع التدريب المقترح ومقره محطة إرسال "صوت أمريكا" السابقة في مقاطعة مونتسرادو. وإلى أن يتم ذلك، سيبقى مركز تدريب باركلي في وسط مونروفيا مستخدما لعقد الدورات الدراسية ولأغراض السكن. ويتوقع أن يبدأ تدريب القوات المسلحة الجديدة في تموز/يوليه.

٢٥ - ولا تزال حكومة ليبريا تعكف على صياغة سياستها في مجال الأمن القومي. وبفضل دراسة استعراضية للقطاع الأمني مولتها الولايات المتحدة ونفذتها مؤسسة "راند كوربوريشن"، توجد تحت نظر الحكومة خيارات استراتيجية لتيسير وتنظيم الخدمات الأمنية في المستقبل. وسيشكل تقرير راند أساسا لحوار وطني بشأن إصلاح قطاع الأمن في البلد خلال الشهور القادمة.

دال - استعادة سلطة الدولة وتوطيدها

٢٦ - تحقق بعض التقدم في استعادة وتوطيد سلطة الدولة. وكما ذكر أعلاه، فإن معظم مفوضي المقاطعات ومساعدتي المفوضين لشؤون التنمية قد سبق إعدادهم بشكل أولي، كما أن عملية اختيار مفوضي المناطق والبلدات لا تزال جارية. ولقد أنشأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أفرقة دعم مشتركة على صعيد المقاطعات لمساعدة مفوضي المقاطعات المعينين حديثا على تعزيز التنسيق المحلي ووضع الأولويات لإنعاش المجتمع المحلي وتنميته.

٢٧ - وواصلت البعثة تيسير عودة مسؤولي الحكومة كل إلى مجال اختصاصه. وساعدت البعثة في نقل موظفي الجمارك والمكوس وموظفي الهجرة والجنسية، لتمكينهم من رصد نقاط جمع العوائد الحكومية والمعايير الحدودية. وقد أدى هذا إلى زيادة في جمع العوائد وتحسين الرقابة على حركة المرور عبر الحدود. ورغم هذه التطورات الإيجابية، فإن عمل كثير من الإدارات الحكومية في الريف يبقى معرضاً للتعطيل بسبب الافتقار إلى المقار المكتبية، والإمدادات، والموظفين المؤهلين.

٢٨ - وأنشئت مراكز لدفع الأجر تابعة للمصرف المركزي في تومبانورغ، وزويدرو، وفوينجاما، بمساعدة مالية من ميزانية مشاريع الأثر السريع التابعة للبعثة. وهذه ستتمكن مسؤولي المقاطعات العاملين في تلك المواقع من قبض رواتبهم بسهولة أكبر والبقاء في أماكن عملهم. ويقوم المصرف المركزي حالياً بإجراء تقييمات في باركلايفيل وغرينفيل وهاربر لمعرفة مدى إمكانية فتح مراكز مشابهة في هذه المواقع.

هاء - استعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية

٢٩ - خلال فترة التقرير، كثفت الحكومة من جهودها لاسترداد كامل السيطرة على استغلال الموارد الطبيعية للبلد. وقدمت فرقة العمل المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة التي أنشئت لإجراء تقييم شامل لمزارع المطاط الليبرية، بما في ذلك إشغال واستغلال هذه المزارع، والعمال وحالة حقوق الإنسان هناك، تقريرها إلى الرئيسة في ٢٣ أيار/مايو. ويلخص التقرير النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل ويقدم توصيات مفصلة تهدف إلى إيقاف ممارسة استخدام العمل القسري وعمل الأطفال، والاتجار غير المشروع بالمطاط الخام، بما في ذلك إعادة تملك المزارع المحتلة بشكل غير مشروع، واستعراض اتفاقات الامتياز والإدارة وإنشاء أفرقة إدارة مؤقتة. وقد رحبت الرئيسة بالتوصيات، وأكدت ضرورة التعجيل بتنفيذها، وأشارت إلى أن فترة عمل فرقة العمل سيجري تمديدتها بولاية متابعة.

٣٠ - وبمساعدة البعثة، نشرت الحكومة مفتشي ووكلاء معادن في مناطق التنقيب عن الماس؛ وأنشأت مكاتب لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ست مقاطعات؛ ونفذت أنشطة رصد وتفتيش في مناطق التنقيب الرئيسة عن الماس. كما تنشئ الحكومة تعاونيات للمنقبين عن الماس بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقدم الولايات المتحدة مركبات ومعدات لتعزيز قدرة "سلطة الماس الليبرية" المنشأة مؤخراً، بينما تقدم شركة "دي بيرز" للتنقيب عن الماس التدريب لموظفي السلطة. وفي ٢٢ أيار/مايو، زارت بعثة استعراضية تابعة لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ليبريا لتقييم التدابير المتخذة من قبل الحكومة لإنشاء نظام شفاف وفعال وقابل للتحقق للرقابة الداخلية في قطاع الماس.

وقدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدعم اللوجستي لفريق نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

٣١ - وبدأت لجنة رصد إدارة إصلاح الغابات، التي أنشأتها الرئيسة في شباط/فبراير، عملها. واستعرضت اللجنة مقترحات جديدة لتخصيص الامتيازات الغابية وتقديم عقود إدارة امتيازات غابية إلى الشركات الخاصة. وتنص المقترحات الجديدة على التطبيق الصارم لقانون المشتريات والامتيازات العامة لعام ٢٠٠٥، وعلى إنشاء خطة إدارة استراتيجية للغابات هدفها رسم خرائط لمناطق قطع الأشجار للأغراض التجارية وتعيين حدود الغابات المجتمعية المحلية والغابات المحمية.

٣٢ - وانتهت "سلطة تنمية الغابات" من وضع سياسة نشر الأخشاب الجديدة التي تشمل نظام بيان الشحنة الشامل لضبط حركة الأخشاب المنشورة وجمع العائدات. ووفرت البعثة لأفرقة "سلطة تنمية الغابات" وسائل النقل والأمن اللازمة خلال قيام هذه الأفرقة بإجراء تقييم على مدى اثني عشر يوماً لمناطق نشر الأخشاب الرئيسية في جميع أرجاء البلد. والبعثة تدير حالياً نقاط تفتيش مشتركة بينها وبين السلطة لضمان احترام السياسة المؤقتة الجديدة. ونتيجة لهذه الإجراءات، فقد حصلت زيادة كبيرة في عائدات الحكومة من عمليات التحريج.

٣٣ - وخلال فترة التقرير، تم أخيراً تشكيل مجلس السياسات ومجلس إدارة وكالة حماية البيئة. وهذا سيمكن الوكالة، التي عملت بدون هاتين الهيئتين الهامتين على مدى ثلاث سنوات، من أن تنفذ على نحو أكثر فعالية ولايتها في ضمان حفظ وحماية بيئة ليبيريا ومواردها الطبيعية.

واو - تعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون

١ - تعزيز حقوق الإنسان

٣٤ - واصلت البعثة رصد حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء البلد. وحددت البعثة أيضاً أنشطة تهدف إلى بناء قدرات المنظمات الليبيرية لحقوق الإنسان لاسيما في مجال التعليم والتدريب القانونيين للعاملين في الجهاز القانوني والقضائي. ونُظمت خمس حلقات عمل في أنحاء البلد لكتابة محاكم الصلح بشأن إدارة شؤون المحاكم وإجراءاتها. وبالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، يسرت البعثة تنظيم حلقتي عمل بشأن حماية حقوق الإنسان، والدستور، وقانون الاغتصاب المعدل، شملتا أكثر من ٩٠ من الزعماء والقادة المحليين في مقاطعة نيمبا. ووزعت البعثة أيضاً نسخاً من قانون الاغتصاب المعدل على الموظفين

القضائيين وأفراد الشرطة في المقاطعات. ورغم هذه الأنشطة، فقد زادت حوادث العنف الجنسي والمتعلقة بنوع الجنس المبلغ عنها، لا سيما حوادث الاغتصاب وإساءة المعاملة في إطار الممارسات التقليدية.

٣٥ - وفي أعقاب الإبلاغ عن سلسلة من عمليات الاعتقال غير القانونية، أجرت البعثة في إطار جهودها الرامية إلى التوعية بحقوق الإنسان، تدريباً للشرطة وحراس الأمن في مشاعات بمقاطعة نيمبا. كما وفرت التدريب على حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية وإنفاذ القانون لأفراد الشرطة المعيّنين تحت الاختبار المنتشرين في مقاطعة بومي. وبغية توعية الطلاب بقضايا حقوق الإنسان، أنشئ ٣٦ نادياً لحقوق الإنسان في المدارس بمختلف أنحاء ليريا لتناول قضايا من قبيل قانون الاغتصاب المعدل، والمصالحة الوطنية، فضلاً عن عالمية حقوق الإنسان ومكانتها في الديمقراطية.

٣٦ - وبدأت لجنة الحقيقة والمصالحة التي أطلقت أعمالها في ٢٠ شباط/فبراير، جمع معلومات عما يُزعم حصوله من انتهاكات لحقوق الإنسان وفضائح مرتبطة بالحرب الأهلية التي دارت في البلد طوال ١٤ سنة. بيد أن هذه اللجنة لا تزال في حاجة ماسة إلى نحو ١٠ ملايين دولار لمواصلة أعمالها على مدى سنتين. فهي لم تحصل حتى الآن إلا على مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تغطي مرحلتها التحضيرية الأولية الممتدة ثلاثة أشهر، وعلى مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ يورو من المفوضية الأوروبية لأغراض اللوجستيات والمساعدة التقنية وعلى ١٢٠ ٠٠٠ دولار كجزء من تعهد من قبل الحكومة الليبيرية بتقديم مبلغ إجماليه ٢٦٠ ٠٠٠ دولار. كما قدمت الحكومة إلى اللجنة مركبتين ووعدتها بتوفير أماكن لمكاتبها.

٣٧ - وتقدم البعثة حالياً الدعم لبرنامج توعية الجمهور التابع للجنة الحقيقة والمصالحة كما تضع إمكاناتها الجوية تحت تصرف اللجنة لتمكينها من الوصول إلى المناطق النائية في البلد. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، قدمت البعثة إلى أعضاء اللجنة تدريباً في مجالات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإعداد دراسة عن الفضائح المرتكبة خلال سنوات الصراع الأربع عشرة، سيجري إطلاع لجنة الحقيقة والمصالحة عليها.

٣٨ - ولا تزال اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في طور تعيين أعضائها. وقد ساعدت هذه البعثة اللجنة في نشر المعلومات وتوزيع استمارات الترشح في المقاطعات

وأعدت برامج إذاعية ونظمت لقاءات عامة عن أعمال اللجنة بدعم من المنظمات المحلية غير الحكومية.

٢ - الدعم المقدم للجهاز القضائي

٣٩ - لا تزال الحكومة تصادف قيوداً شديدة تحد من قدراتها وتعترض جهودها الرامية إلى تحسين إدارة الشؤون العدلية. وما زال الافتقار إلى مبانٍ للمحاكم في العديد من المقاطعات وندرة العاملين القضائيين والقانونيين، يشكلان بشكل خاص عوائق كبيرة تعترض إدارة الشؤون العدلية بشكل فعال. وتسهم أوجه القصور هذه في حرمان العديد من المتهمين من الاستفادة من أصول الإجراءات القانونية ومن الحصول على محاكمة عادلة. كما أن التحقيقات ما زالت حتى الآن لا تجرى في حينها، مما يؤدي إلى إطالة احتجاز المتهمين في كثير من الأحيان داخل سجون مكتظة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك لم يجرز أي تقدم جديد في إعادة تشييد المؤسسات العدلية الخاصة بالأحداث، ومن ثم لا تزال المقاطعات تفتقر إلى محاكم خاصة بالأحداث ومرافق لإعادة تأهيلهم.

٤٠ - وبغية مواجهة النقص الحاد في العاملين القضائيين المؤهلين، تقوم البعثة حالياً بمساعدة الحكومة في الاستعانة بخدمات استشاريين وطنيين في مجالات التقاضي للمساعدة في خفض حجم العمل المتراكم الناجم عن عدم البت في الدعاوى الجنائية. وتقدم البعثة الدعم كذلك إلى وزارة العدل ونقابة المحامين الوطنية الليبرية في سعيهما إلى إنشاء لجنة لإصلاح القوانين من شأنها أن تعزز الإطار القانوني في ليبريا. وفي الوقت نفسه، فقد قدمت فرقة العمل المعنية بسيادة القانون التي أنشئت لوضع استراتيجية لإصلاح قطاع سيادة القانون، تقريرها النهائي إلى الحكومة. ويتوقع أن يساعد هذا التقرير الحكومة في تنسيق الإصلاحات القانونية والقضائية.

٤١ - وفي نيسان/أبريل قام قاضي القضاة بجولة في الدوائر القضائية في أنحاء ليبريا بغية تقييم القيود التي يواجهها الجهاز القضائي. وخلال هذه الجولة، كرر قاضي القضاة تأكيد التزامه اجتثاث الفساد من السلك القضائي وأعلن إنشاء لجنة للتحقيق القضائي من خمسة أعضاء برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا.

٣ - الدعم المقدم لنظام المؤسسات الإصلاحية

٤٢ - واصلت البعثة مساعدة مكتب المؤسسات الإصلاحية التابع لوزارة العدل في العمل على تحسين الظروف داخل الإصلاحيات في البلد. وتشهد حالياً هذه المرافق في مونروفيا وبيوكاين وكاكاتا وغبارنغا عملية تجديد بتمويل من حكومي الولايات المتحدة والنرويج في

حين يتوقع تحديد الإصلاحات في زويدرو وهاربر بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ساعدت الأموال المخصصة للمشاريع السريعة الأثر التي تقوم بها البعثة، في تحسين ظروف توفير المياه والمرافق الصحية في مواقع عديدة، وتم تدبير معدات إضافية لتحسين الأمن داخل مرافق السجن. بيد أن معظم هذه المرافق لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرهما من الشركاء في مجالات الغذاء والرعاية الصحية وفي توفير اللوازم الأساسية الأخرى.

٤٣ - ولم ينخرط بعد في الخدمة المدنية خريجو دفعة التدريب الأولى من موظفي الإصلاحات بسبب قيود متعلقة بالميزانية. وفي هذه الأثناء، أُجرت العمليات التحضيرية للمرحلة النهائية من تدريب الدفعة الثانية من موظفي الإصلاحات. لذا ثمة حاجة ملحة إلى توفير التمويل من أجل تسريح موظفي الإصلاحات الذين لا تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة.

زاي - الحكم الاقتصادي الرشيد

٤٤ - أُحرز تقدم في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية. وخلال فترة التقرير، تسلّم موظفون معيّنون دوليا مهامهم بصفة مراقبين ماليين لدى المؤسسات المملوكة للدولة لبيريا، ومن بينها هيئة المرافق الوطنية، ومطار روبرتس الدولي، وشركة ليريا لتكرير النفط وهيئة التنمية الحرجية؛ كما وُظف خبير في الميزانية لصالح مكتب الميزانية.

٤٥ - وواصلت اللجنة التوجيهية المعنية بالحكم الاقتصادي الرشيد التي تشرف على برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية عقد اجتماعات منتظمة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ هذا البرنامج. وفي ٣ أيار/مايو، أقرت اللجنة التوجيهية مذكرة التفاهم المعقودة بين المؤسسات المملوكة للدولة والمصارف التجارية والمتعلقة بفتح حسابات موحدة. كما أقرت الاختصاص المتعلق بإجراء استعراض مستقل للعقود والامتيازات، التي سبق أن ارتبطت بها الحكومة الانتقالية الوطنية السابقة لبيريا، وتوظيف محام دولي للمساعدة في عملية الاستعراض. وفي أيار/مايو، نشرت اللجنة الحكومية للمشترى العامة والامتيازات إطارا توجيهيا لعملية استعراض العقود والامتيازات.

٤٦ - وتتعاون الحكومة حاليا مع شركاء دوليين في صوغ استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. وخلال فترة التقرير، تلقت الحكومة تقريرا أعدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن موضوع الفساد في الحكومة الانتقالية، علاوة على تدقيق حسابي لمكتب الشؤون البحرية مولته المفوضية الأوروبية. وفي جهد هادف إلى إعلام الجمهور على نحو أفضل

بالتقدم المحرز في برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية، أعد الفريق التقني التابع للجنة التوجيهية استراتيجية للتوعية والاتصال.

٤٧ - ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصفوفة تتضمن وترصد عناصر بناء القدرات ببرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية بغية المساعدة في كفاءة تعزيز المؤسسات ونقل المعارف والمهارات إلى الليبيريين بشكل سليم. وفي ٢٩ آذار/مارس، طلبت اللجنة التوجيهية إلى فريقها التقني تقديم نقاط عمل مفصلة بشأن بناء القدرات ضمن برنامج تقديم المساعدة. ويعكف الفريق منذ ذلك الوقت على عقد اجتماعات مع خبراء معينين دولياً لمناقشة عناصر بناء القدرات التي ينطوي عليها عملهم، وخطط عملهم الهادفة إلى الخروج بتوصيات محددة بشأن بناء القدرات.

٤٨ - وفي ما يتعلق بقضايا الحكم الرشيد الواسعة، نشرت المفوضية الأوروبية تقريراً عن مستقبل إصلاح الحكم في ليبيريا. وأوصى التقرير بتسمية لجنة إصلاح الحكم لجنة الحكم الرشيد وبتضمين مسؤولياتها وضع أطر استراتيجية للسياسات من أجل تعزيز الحكم الرشيد؛ وتنسيق القضايا الشاملة في مبادرات الحكم الرشيد؛ ورصد وتقييم الأثر المترتب على مبادرات الحكم الرشيد.

٤٩ - وبدأت الجهود المبذولة في سبيل كبح الفساد وتحسين شفافية المالية العامة تؤدي ثمارها. فقد أشار التقرير المالي الأول الصادر عن الحكومة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى ورود عائدات بقيمة ٢٦,٢ مليون دولار أي ما يوازي ثلاثة أضعاف المبلغ الذي جُمع للفترة نفسها من عام ٢٠٠٥. وتُعزى هذه الزيادة في الإيرادات العامة في جزء منها إلى التحسينات التي أُدخلت على نظام الجمع. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة ضوابط أقوى في مرفأ فريبورت. بمونروفيا كما أنشأت نظاماً لتفتيش حمولات السلع المستوردة قبل شحنها سعياً منها إلى مواجهة عملية بحس قيم الواردات كالأرز والنفط. وتعترم وزارة المالية أيضاً نشر حسابات الحكومة واتفاقاتها المتعلقة بالإفصاح عن الأصول.

حاء - الانتعاش الوطني والتعمير والتنمية

٥٠ - أحرز بعض التقدم في توفير الدعم للمجتمعات المحلية المتضررة جرّاء الحرب. فقد تلقت مجتمعات عدة مساعدات لتنشيط إنتاج الأغذية الأساسية. وقدمت الصين ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بعض أدوات العمل وبذور الأرز كهبة. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت الجهود الرامية إلى إصلاح البنية الأساسية للمجتمعات المحلية وتصليح الطرقات على مناطق العودة والمناطق الحدودية. وقام مهندسو البعثة حتى الآن بإصلاح أكثر من ٢ ٥٠٠ كيلومتر من الطرق غير المرصوفة في معظمها،

ويعملون أيضا على تصليحها وصيانتها بشكل منتظم. ووفرت عملية إصلاح الطرق الفرعية التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالة الألمانية للتعاون التقني العمل لآلاف الأشخاص المقيمين في المجتمعات المحلية. والمناخون مدعوون إلى تقديم الدعم لشق الطرق وتنفيذ أشغال الإصلاح لما تتيحه من فرص العمل على المدى القصير ولما تسهم به في التعاطي مع مجتمعات محلية كان يتعذر الوصول إليها في السابق.

٥١ - واصلت البعثة وشركاؤها دعم جهود الحكومة لتنفيذ خطة عمل ال ١٥٠ يوما، التي وضعت لمعالجة الاحتياجات الأساسية الملحة للسكان، مثل استعادة جزء من التيار الكهربائي، وإصلاح الطرق والبنية الأساسية الحكومية.

٥٢ - ولجنة التعمير والتنمية في ليبيريا، التي أنشئت لتنسيق أنشطة التعمير والتنمية في البلد ولإشراف على تنفيذ أهم الإنجازات التي يمكن تحقيقها في الأجلين القصير والطويل، يرأسها رئيس الجمهورية الذي يشرف بدوره على أربع لجان فرعية منفصلة، تركز على الأمن، وتنشيط الاقتصاد، والخدمات الأساسية والبنية الأساسية، وسيادة القانون وشؤون الحكم الجيد. وخلال الفترة موضع التقرير، التقت اللجنة في أربع مناسبات لتستعرض، ضمن أمور أخرى، التقدم الذي أحرزته خطة عمل ال ١٥٠ يوما التي وضعتها الحكومة، ووضع اللمسات الأخيرة على الإطار الانتقالي الذي يعنى أساسا بتحقيق النتائج، وإعداد وثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر. وسوف تطرح وثيقة الاستراتيجية هذه، التي ينتظر أن تبتثق عن خطة عمل ال ١٥٠ يوما التي وضعتها الحكومة، والتي ستشكل الأساس الذي سيقوم عليه برنامج التنمية المتوسط الأجل لليبيريا، على الشركاء الدوليين في أواخر هذا العام.

خامسا - الأنشطة الإنسانية

٥٣ - خلال الفترة موضع التقرير، واصلت الأحوال الإنسانية في ليبيريا تحسنا. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، انتهى العمل في إعادة توطين المشردين داخليا، وأغلقت جميع المعسكرات المتبقية للمشردين داخليا بصفة رسمية. ومنذ بدء عملية إعادة التوطين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تم مساعدة نحو ٣١٢ ٠١٥ مشردا في داخل البلد على العودة إلى موطنهم الأصلي. ولكن هناك أعدادا صغيرة من المشردين داخليا ما زالوا يعيشون بمحض إرادتهم في هذه المعسكرات أو حولها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما زالت تشجع إعادة التوطين الطوعي للاجئين الليبريين من المناطق الفرعية. وحتى ١٨ أيار/مايو، كان نحو ٦٦ ٠٥٩ لاجئا قد عادوا إلى موطنهم الأصلي بمساعدة المفوضية، بينما

يقدر عدد الذين عادوا بإرادتهم منذ انتهاء القتال في تموز/يوليه ٢٠٠٣ بنحو ٢٠٠ ألف شخص. وما زال هناك نحو ٥٢٥ ١٦٩ لاجئا مسجلا يعيشون في بلدان مختلفة من أفريقيا الغربية.

٥٤ - وهناك عدد من التحديات الإنسانية التي يجب التغلب عليها في المجتمعات التي يعود المشردون إليها. ومن بين هذه التحديات توفير الرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والمأوى، والغذاء، وسبل كسب القوت. فمستقبل السلام والاستقرار في هذا البلد يرتبط ارتباطا لا فكاك منه بالنجاح في إحياء هذه المجتمعات. وكان النداء الموحد الذي وجهته الأمم المتحدة من أجل ليبيريا يطلب ١٢٠ مليون دولار لمعالجة بعض من أشد الاحتياجات الأساسية للمجموعات الضعيفة في ليبيريا خلال عام ٢٠٠٦. وحتى ٢٢ أيار/مايو، كانت قيمة التعهدات التي وصلت لا تزيد عن ٢٥ في المائة من الأموال المطلوبة. وإني أناشد أعضاء المجتمع الدولي أن يساهموا بسخاء لتلبية هذا النداء.

سادسا - قضايا الجنسين

٥٥ - واصلت الوحدة الجنسانية وفريق المهام الجنساني للبعثة تعميم الاهتمام بالأنشطة الجنسانية في جميع جوانب عمل البعثة. ووفرت الوحدة التدريب في المجالات المتعلقة بتعميم الاهتمام بقضايا الجنسين، وتشجيع حقوق المرأة، والقضاء على العنف الأسري والعنف الجنسي ذي الصلة بنوع الجنس للهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ولجان مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في مختلف أنحاء ليبيريا. كما ساعدت في إعادة أمانة المنظمة النسائية غير الحكومية في ليبيريا إلى الحياة.

سابعا - فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز

٥٦ - واصل مكتب الخبر الاستشاري لسياسات فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز تعاونه مع خلية التدريب المتكامل في البعثة من أجل التعريف بمخاطر الفيروس/الايديز، والتدريب على مكافحتها وتوعية الناس بهما، كجزء من التدريب التوجيهي للمراقبين العسكريين للأمم المتحدة، ولكبار الضباط، وأفراد الشرطة وحفظة السلام المدنيين. كما شارك مكتب الخبر الاستشاري لسياسات الايديز، بالتعاون مع عنصر شؤون الإعلام في البعثة، في برامج التوعية الجماهيرية بالفيروس/الايديز، وكيفية التعايش مع الفيروس، وكذلك سلوكيات طلب الرعاية الصحية/العلاج. وقد حضر هذه البرامج أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص. كما شارك المكتب ببرنامج إذاعي في البعثة تتخلله اتصالات هاتفية حية لمناقشة موضوع الاستشارة والفحص الطوعيين وموضوع الوصم والإنكار والتمييز عند الإصابة بالمرض وضد المصابين

به. وينفذ المكتب برامج بالتعاون مع اليونيسيف، والبرنامج الوطني لمكافحة الفيروس/الإيدز، ومؤسسة الكرامة الدولية. كما ساعد الحكومة في وضع خطتها الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفيروس/الإيدز للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

ثامنا - سلوك وانضباط العاملين

٥٧ - واصل فريق السلوك والانضباط الذي شكّل ضمن البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٦/٥٧ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تركيز جهوده على تجميع البيانات المتعلقة بالتحقيقات في الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، بالإضافة إلى الانتهاكات ذات الصلة من جانب العاملين في الشؤون الإنسانية وحفظ السلام؛ وتسجيل جميع الإجراءات ذات الصلة التي تتخذ في هذا الشأن؛ ونشر سياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها ومبادئها التوجيهية في جميع المناطق التي تعمل فيها البعثة؛ والمساعدة في وضع استراتيجيات لمنع جميع أشكال سوء السلوك، وتحديد، ورفع تقارير عنها، والرد عليها بصورة فعالة عن طريق التدريب وإثارة الوعي. كما أصبح لدى الفريق خط هاتفي ساخن يعمل على مدار ٢٤ ساعة، لتلقي أي تقارير تتعلق بسوء سلوك العاملين في البعثة.

٥٨ - والفريق في طريقه الآن، بالتعاون مع العناصر ذات الصلة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، إلى إنشاء فريق للاستجابة العاجلة لحالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي لكي يساعد ضحايا هذه الاعتداءات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الفريق بوضع قاعدة بيانات شاملة تهدف إلى تيسير عمليات الرصد المنهجي ورفع تقارير عن حالات سوء السلوك. وفي نفس الوقت، بدأ الفريق في برنامج للتدريب، بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة وخليّة التدريب المتكاملة في البعثة، سعياً وراء توحيد عمليات التدريب على تنفيذ معايير الأمم المتحدة لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي لجميع فئات العاملين في الأمم المتحدة.

٥٩ - وفي أعقاب نشر منظمة إغاثة الطفولة - المملكة المتحدة لتقريرها المعنون "من المعسكر إلى المجتمع المحلي: دراسة لليبيريا في موضوع استغلال الأطفال" في ٨ أيار/مايو، انتهزت البعثة الفرصة لتكرّر تأكيد سياسة الأمم المتحدة في عدم التسامح البتة إزاء أي استغلال أو أي اعتداء جنسي على الأطفال، لدى جميع العاملين في البعثة. ولم ينطو التقرير على ادعاءات محددة، ولكنه أشار إلى وجود ادعاءات باستمرار وقوع حالات استغلال جنسي من جانب حفظة السلام والعاملين في الشؤون الإنسانية الوطنيين والدوليين، والموظفين المدنيين في ليبيريا. وردا على التقرير، أعادت البعثة النظر في فعالية العديد من الإجراءات التي طبقتها لمنع أفعال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والمعاقبة عليها. كما

التقى ممثلي الخاص مع الرئيسة جونسون سيرليف لمناقشة ما جاء في تقرير منظمة إغاثة الطفولة - المملكة المتحدة. ثم أُنْفَق بعد ذلك على أن تصدر الحكومة والأمم المتحدة حملة للتوعية والوقاية الوطنية.

٦٠ - وفي عام ٢٠٠٥، تم التحقيق في ٤٥ حالة استغلال جنسي واعتداء جنسي تورط فيها العاملون في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وفي هذا العام جرى التحقيق حتى الآن في ١٨ حالة أو هي في سبيلها إلى التحقيق فيها.

تاسعا - شؤون الإعلام

٦١ - إلى جانب الأنشطة التي سبق رفع تقارير عنها، فإن عنصر شؤون الإعلام ساند برامج أخرى لها أولويتها في البعثة وفي وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك حملات التوعية الوطنية بحمى لاسا، وأنفلونزا الطيور، وعودة الأشخاص المشردين داخليا إلى موطنهم الأصلي، وقانون الاغتصاب المعدل. وزادت محطة الإذاعة التابعة للبعثة من برامجها المتعلقة بأنشطة الحكومة بأن قدمت برنامجا جديدا بعنوان "تقرير كابيتول"، الذي يغطي أنشطة ثلاث شعب حكومية، ومجلة "قوة الفتاة"، وهي مجلة تعليمية للفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شارك هذا العنصر في اجتماع استشاري لأصحاب المصلحة من أجل وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون حرية الإعلام ومشروع قانون بإنشاء لجنة مستقلة لوسائط الإعلام. كما يَسَّرَ عقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة أداء وسائط الإعلام أثناء انتخابات عام ٢٠٠٥.

عاشرا - توصيات بشأن تخفيض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ألف - العنصر العسكري

٦٢ - في ١ حزيران/يونيه، كان قوام البعثة ٧٩٤ ١٤ فردا (انظر المرفق). وكنت قد أشرت في تقرير الأخر (S/2006/159) إلى أنه من المناسب إدخال تعديل على العنصر العسكري للبعثة بسحب كتيبة مشاة في منتصف عام ٢٠٠٦ وكتيبة مشاة أخرى في أوائل عام ٢٠٠٧. كما أشرت إلى أن قوام البعثة سيخفص بعدد ٢٥٠ جنديا بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، لكي تصبح في حدود القوام المأذون به وهو ١٥ ٠٠٠ جندي عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت أن يتواصل النظر في إدخال تعديلات إضافية حسبما تسمح به الحالة، دون المساس بأمن ليبيريا أو فعالية عمليات الأمم المتحدة في البلد.

٦٣ - وبناء على ذلك، وتأسيسا على مناوبات القوات المخططة، تم تخفيض القوات الآتية من وحدة ناميبيا بعدد ٢٥٠ فردا في آذار/مارس. وفوق ذلك، ومع الاستقرار النسبي الذي ساد بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وبناء على التقديرات التفصيلية التي سبق أن قدمتها في تقرير الأخير والتي ما زالت سليمة، فإن الكتيبة الأولى المشار إليها أعلاه سيتم سحبها في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٦، بشرط استمرار استقرار حالة الأمن في البلد. وسترد تفاصيل هذا التعديل في تقرير القادم. وكما اقترحت في تقرير في آذار/مارس ٢٠٠٦، فسوف يتم النظر في إدخال تعديلات إضافية حسبما تسمح به الحالة، بما في ذلك سحب كتيبة مشاة ثانية في أوائل عام ٢٠٠٧ دون المساس بأمن ليريا.

٦٤ - وقد عادت إلى البعثة في ٦ أيار/مايو، سرية المشاة من الوحدة النيجيرية التي كانت قد انتشرت مؤقتا في كوت ديفوار اعتبارا من ١٦ شباط/فبراير، تنفيذ لقرار مجلس الأمن ١٦٥٧ (٢٠٠٦). ومع حالة الأمن المضطربة في غرب كوت ديفوار، قامت البعثة بتعزيز مواقع قواتها في الجزء الشرقي من ليريا، كما تقوم قوات الرد السريع التابعة للبعثة بتنظيم دوريات في منطقة واسعة باستخدام الوسائل الجوية والبحرية والبرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نشرت البعثة قوات في ويو، وهي نقطة استراتيجية للعبور إلى كوت ديفوار. كما كتفت الدوريات الحدودية من عملها من أجل الرصد الفعال لأية أنشطة تجري عبر الحدود، بما في ذلك احتمالات نقل موارد طبيعية إلى غينيا وسيراليون.

٦٥ - وتواصل البعثة تقديم الدعم الأمني إلى المحكمة الخاصة في سيراليون، عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٢٦ (٢٠٠٥). ومع شهرة المعتقلين في المحكمة الخاصة، فإن حماية أمن مقر المحكمة يظل أولوية قصوى. والوحدة العسكرية التي قوامها ٢٥٠ فردا من منغوليا هي المسؤولة عن حراسة مبنى المحكمة الخاصة، كما تنظم قوافل حراسة للمعتقلين عندما ينقلون إلى خارج مبنى المحكمة، وتقوم، إذا استلزم الأمر، بتقديم المساعدة في إجلاء المسؤولين في المحكمة الخاصة والمعتقلين أنفسهم إلى أماكن آمنة، بدعم من قوة الرد السريع التابعة للبعثة. وقوة الحراسة هذه مجهزة تجهيزا جيدا وتتلقى بعض الدعم اللوجستي من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

باء - عنصر الشرطة

٦٦ - بلغ قوام الشرطة بالبعثة ١٠٥١ فردا في ١ حزيران/يونيه، من أصل قوام أقصى مأذون به هو ١١١٥ فردا، بمن فيهم أربعة أفراد شرطة لشؤون المهجرة تابعين للأمم المتحدة، و ٤٨٠ فردا ضمن أربع وحدات من الشرطة المشكلة و ١٨ موظفا إصلاحيا تأديبيا. وقد انتدب أفراد المهجرة التابعون لشرطة الأمم المتحدة، الذين وصلوا إلى البعثة

مؤخراً، للعمل في مقر المكتب الليبيري للهجرة والتجنس وفي مطار روبرتس الدولي للمساعدة في إعادة هيكلة قطاع الأمن. وبما أن الأولويات قد تحولت إلى بناء القدرة المؤسسية ودعم العمليات، فإن البعثة تركز حالياً على توظيف متخصصين ضمن أفراد شرطة الأمم المتحدة في مجالات مثل الإدارة وإعداد ميزانيات الشرطة والطب الشرعي وعمليات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٦٧ - ونظراً إلى برنامج إصلاح الشرطة وإعادة الهيكلة الجاري حالياً، وإلى الدور الجوهري الذي تضطلع به وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة في دعم الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الليبيرية للتصدي للمظاهرات العنيفة المتكررة، فإن الحالة السائدة لا تسمح بخفض قوام عنصر الشرطة بالبعثة في هذه المرحلة. بيد أن قوام عنصر الشرطة سيخضع للاستعراض باستمرار، مع تقدم برنامج الإصلاح والتدريب، وستتضمن تقاريري القادمة مزيداً من التوصيات حسب الاقتضاء.

٦٨ - وفي هذه الأثناء، فإن نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية، حسبما أوصى به تقريري لشهر آذار/مارس، سيعزز بشكل كبير من قدرة البعثة على الاستجابة على نحو فعال وفوري لحالات الاضطراب العام التي قد تنشأ عن مختلف عمليات خفض الإنفاق التي يجري تنفيذها حالياً وعن مبادرات الإصلاح الحكومية وتزايد الأنشطة الإجرامية المحلية وخفض العنصر العسكري المزمع تنفيذه أواخر هذا العام. كما أن من شأنه أن يتيح الفرصة لوحدة الدعم التابعة للشرطة الليبيرية لاكتساب الخبرة العملية اللازمة كي تتمكن في نهاية المطاف من تحمل المسؤوليات التي تضطلع بها البعثة حالياً في هذا المضمار.

حادي عشر - المعايير القياسية

٦٩ - سيكون الاهتمام الرئيسي، لدى إدخال التعديلات على البعثة وتخفيض قوامها حسب ما هو مقترح في الفقرة ٦٣، هو تفادي إحداث فراغ أمني في البلد من شأنه أن يعرّض التقدم المحرز على صعيد تثبيت الاستقرار في البلد إلى الخطر. ومن ثم، فسيشكل التقدم المحرز على صعيد إصلاح الشرطة الوطنية الليبيرية والقوات المسلحة الليبيرية وإعادة هيكلتهما، شأنهما شأن الوكالات الأمنية الأخرى، معياراً أمنياً رئيسياً سيحدد وتيرة عملية الإنهاء التدريجي.

٧٠ - ومن المعايير القياسية العامة الأخرى إكمال إعادة إدماج المحاربين السابقين، وتسهيل المصالحة السياسية والإثنية، وتعزيز بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد واستعادة السيطرة الفعلية للحكومة على الموارد الطبيعية والمعدنية لليبيريا. وسيلزم أيضاً أن تؤخذ في الحسبان

مسؤوليات البعثة فيما يتعلق بالحماية الأمنية للمحكمة الخاصة لسيراليون، وكذلك الظروف الأمنية الإقليمية السائدة والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية للتقدم، بما في ذلك توفير أهداف سريعة وفعالة قابلة للتحقيق، وإقامة برنامج انتعاش طويل الأجل، جنبا إلى جنب مع المعايير القياسية المشار إليها أعلاه لتحديد كيفية تنفيذ عملية الإنهاء التدريجي. وستتضمن تقاريري التي سأقدمها لاحقا إلى المجلس توضيحات أكثر تفصيلا لهذه المعايير القياسية.

ثاني عشر - ملاحظات

٧١ - إن التقدم المحرز في الفترة الوجيزة التي مضت على تسلم حكومة الرئيسة إلين جونسون - سيرليف مقاليد الحكم، تقدّم مشجع جدا. فقد اكتملت عملية إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا، وبدأت أعداد أكبر من اللاجئين الليبيريين في العودة إلى الوطن، وأخذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد يحرز بعض التقدم، وبدأت التدابير المتخذة لمكافحة الفساد تدر بالفعل دخلا متزايدا على الدولة، وإن كان لا يزال ضعيفا، وتواصلت الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عمل الـ ١٥٠ يوما الحكومية، وبدأت لجنة الحقيقة والمصالحة تباشر أعمالها. وعلاوة على ذلك، فقد مثل القرار الجريء بإحالة تشارلز تايلور إلى المحكمة الخاصة لسيراليون تطورا مهما بعث برسالة قوية إلى أمراء الحرب الآخرين في المنطقة.

٧٢ - ومكّن الاستقرار النسبي الذي يشهده البلد من زيادة حرية التنقل، وسهّل عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وساعد على استعادة النشاط الاقتصادي تدريجيا. كما سمح للحكومة بالتركيز على جدول أعمالها للإصلاح الوطني. بيد أن ثمة حاجة مستمرة للقيام، على نحو حذر، بمجابهة التهديدات الداخلية للاستقرار في ليبيريا. وتؤكد أعمال الشعب الخطيرة التي أحدثتها أفراد القوات المسلحة الليبيرية السابقون، في ٢٥ نيسان/أبريل، وقام بها سكان مقاطعة نيمبا في ١٧ أيار/مايو، مدى هشاشة السلام في البلد. وما زال الاستقرار النسبي معتمدا بشكل بالغ على وجود البعثة، ذلك أن ليبيريا لم تُشكّل بعد جيشا خاصا بها، كما أن قوة الشرطة الجديدة لا تزال في طور التشكيل. وبالتالي، فإن استمرار وجود البعثة سيظل أمرا لا غنى عنه من أجل توطيد السلام في البلد. وأود أن أكرر توصيبي القوية بنشر وحدة إضافية من الشرطة المشكلة نظرا للأسباب المذكورة في الفقرة ٦٨.

٧٣ - إن إعادة إدماج المحاربين السابقين عنصر جوهري من عناصر عملية السلام، من الواجب إكماله في أقرب وقت ممكن. ومن أجل كفالة السلام والاستقرار في ليبيريا، وفي المنطقة دون الإقليمية الأوسع، من الواجب أن يعاد إدماج هؤلاء المحاربين السابقين بشكل كامل، وأن تتاح لهم فرصة الحصول على عمل مجز. وفي الوقت نفسه، فثمة أيضا حاجة

ملحة لتوفير فرص عمل على المدين القصير والمتوسط للشباب والعمال غير المهرة. وريثما يتم وضع برامج وطنية ناجعة وطويلة الأجل، سيلزم وضع برامج في مجال الأشغال العامة من أجل التصدي لهذه المسألة الملحة. ويمكن لهذه البرامج أن يكون لها أثر فوري ومثمر، لا سيما عند تطبيقها من أجل إصلاح الهياكل الأساسية والطرق وأيضا في مجال المشاريع الزراعية. وبالتالي، فإنني أشجع الجهات المانحة كثيرا على المساعدة بسخاء في إنشاء برامج أشغال عامة.

٧٤ - ومن دواعي الارتياح ملاحظة أن آلاف الليبريين الذين شردتهم الحرب، أخذوا في العودة إلى وطنهم لبناء مجتمعاتهم المحلية. بيد أن الحالة الاجتماعية الهشة في العديد من مناطق البلد، التي لم تتمكن الوكالات الإنسانية من الوصول لبعض منها إلا في وقتنا هذا، لا تزال مسألة تثير القلق. وعليه، فإنني أشجع الجهات المانحة على مواصلة دعمها للإجراءات الإنسانية في مناطق العودة، وأن تدعم بسخاء النداء الموحد لليبريا لعام ٢٠٠٦.

٧٥ - والخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل إصلاح القضاء وتعزيز سيادة القانون تبعث على التشجيع. بيد أنه يلزم القيام بالمزيد لمجابهة التحديات البنيوية الطويلة الأجل التي تواجه قطاع العدل في البلد. وسيستلزم ذلك اتباع نهج شامل وإدخال إصلاحات واسعة النطاق، تشمل تحسينا كبيرا لنظام السجون، ينبغي القيام به على وجه الاستعجال من أجل تخفيف ما يقاسيه السجناء من معاناة لا لزوم لها.

٧٦ - ورغم أن لجنة الحقيقة والمصالحة قد بدأت أعمالها، فمن المثير للقلق كون تلك اللجنة لم تحصل بعد على التمويل الكافي. وستحتاج اللجنة لمساعدة مالية عاجلة من أجل القيام بعملها على نحو فعال في الإطار الزمني المحدد. وفي نفس الوقت الذي أناشد فيه الجهات المانحة تقديم الدعم، أحث أيضا حكومة ليبريا على توفير الأموال التي تعهدت بها لهذه اللجنة.

٧٧ - وما زال الاحتكاك الذي نشأ بين الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة يُشكل مصدر قلق. ومن الواجب ألا يُسمح للتوتر بين الجهازين بتقويض الاستقرار و التقدم اللذين تم تحقيقهما حتى الآن. ورغم مراعاة الاحترام الواجب للفصل بين السلطات، فإنه يجب على الأفرع الثلاثة للحكومة أن تعمل سوية من أجل كفالة بناء أسس الحكم الرشيد في البلد. فلقد مرت ليبريا بالكثير من الاضطرابات، ويستحق شعبها أن ينعم بالسلام والاستقرار والأمن لإعادة بناء حياته. وبالتالي، فإنني أناشد رؤساء أفرع الحكومة الثلاثة أن يتعاونوا مع بعضهم البعض على نحو بناء من أجل النهوض بليبريا وشعبها.

٧٨ - ولا تزال الحالة في المنطقة دون الإقليمية هشة، ولا سيما في كوت ديفوار. وبدون تحقيق الاستقرار في ذلك البلد، سيكون من الصعب حماية المنجزات المحققة في ليبريا. ومن ثم،

فمن المهم للمجتمع الدولي أن يدعم الحوار الواعد الذي بدأ مؤخرا بين الأطراف المتصارعة، وأن يشجع تلك الأطراف على المضي قدما. وأود أن أثنى على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لما قاما به من مبادرات، وأن أحثهما على ألا يألوا جهدا في الاستمرار في دعم عملية الحوار.

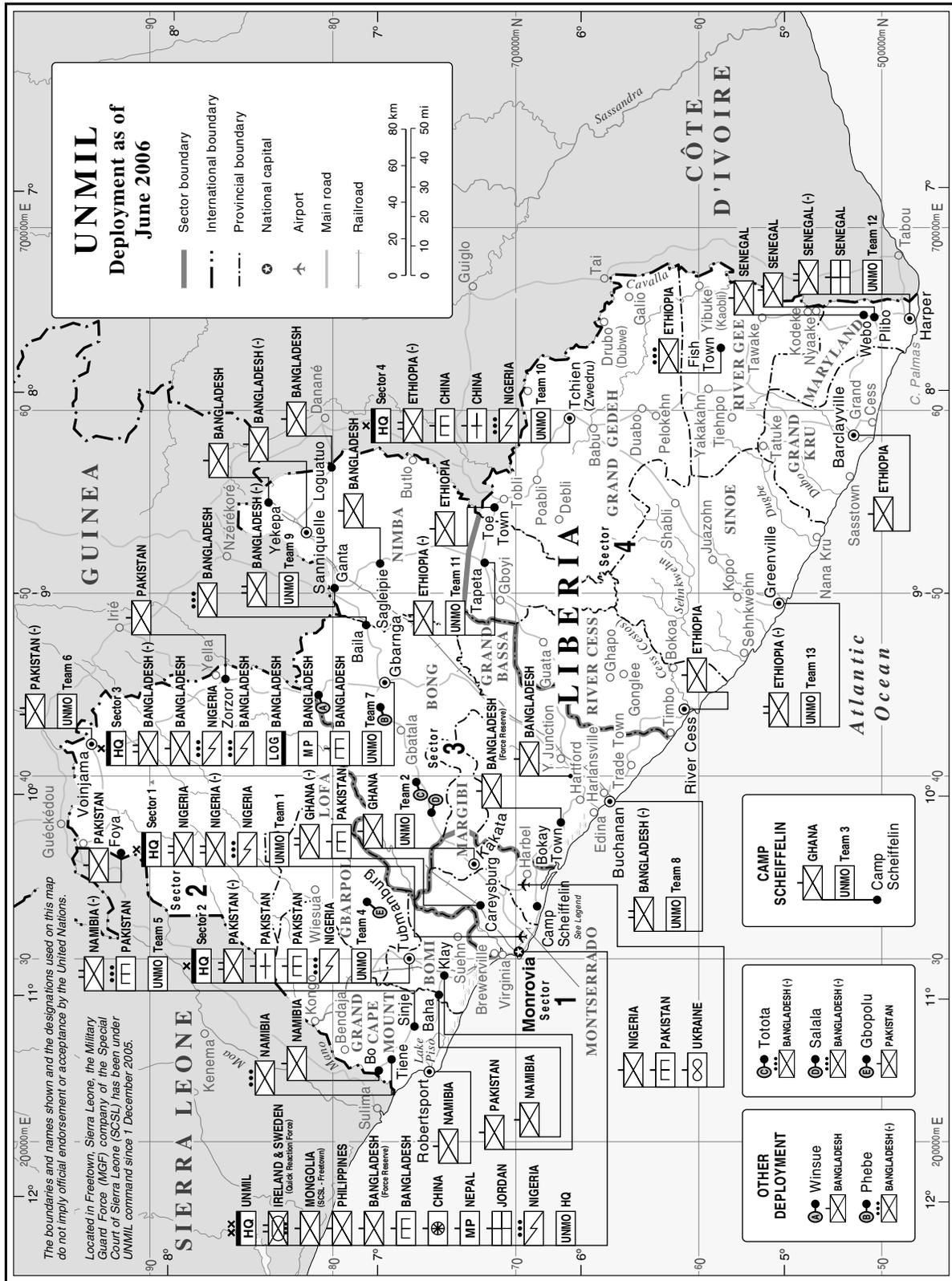
٧٩ - وخلال فترة الانتعاش الوطني وتوطيد السلام والمصالحة، ستواصل المنظمات غير الحكومية الاضطلاع بدور رئيسي، بالتعاون مع الحكومة والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، في تقديم مجموعة كبيرة جدا من الخدمات الأساسية. وتمثل المنظمات غير الحكومية الوطنية وسائط معرفة مهمة توفر الدراية الفنية المحلية والذاكرة المؤسسية، بينما تساهم المنظمات غير الحكومية الدولية بالخبرة والتجربة في مجالات مثل عودة السكان المستضعفين وحمايتهم وإعداد برامج لتدريب المحاربين السابقين ومشاريع تأهيل الهياكل الأساسية. والأمل معقود على أن تنضم إلينا، في الأشهر القادمة، المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة من أجل إعادة تركيز الاهتمام على جهود الإنعاش القائمة على المجتمع المحلي، ولا سيما في المجالات التي تُثقل فيها الأعداد المتزايدة للعائدين كاهل الموارد المحدودة أصلا.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أثنى على ليبريا، شعبا وحكومة، وعلى ممثلي الخاص وجميع أفراد البعثة من العسكريين والمدنيين على ما تم إحرازه من تقدم خلال فترة التقرير. وأود أيضا أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وأشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال الدولي المعني بحوض نهر مانو، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على الدعم الثابت الذي ما فتئت تقدمه لعملية السلام في ليبريا.

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: القوام العسكري وقوام الشرطة المدنية في
١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

الشرطة	العنصر العسكري			المراقبون العسكريون	البلد
	الشرطة المدنية	المجموع	الجنود		
١٦	٦			٦	الاتحاد الروسي
	٢ ٥٧٢	٢ ٥٤٨	٨	١٦	إثيوبيا
					الأرجنتين
١٤٠	١٣٣	١١٨	٨	٧	الأردن
	٤		١	٣	إكوادور
٥	١١	١١			ألمانيا
	٣			٣	إندونيسيا
٢١					أوغندا
٧	٣٠٩	٣٠٥	١	٣	أوكرانيا
	٣٣١	٣٢٨	٣		أيرلندا
	٤		١	٣	باراغواي
٢٢	٢ ٧٦٣	٢ ٧٣٧	١٠	١٦	باكستان
	١		١		البرازيل
	١			١	بلغاريا
١٩	٣ ٢١٦	٣ ١٨٨	١١	١٧	بنغلاديش
	٤			٤	بنن
١٩					البوسنة والهرسك
٣	٢			٢	بولندا
	٤		١	٣	بوليفيا
	٥		٢	٣	بيرو
٢٧					تركيا
	٣		١	٢	توغو
١٢					جامايكا
٥	٣			٣	الجمهورية التشيكية
	٢		١	١	جمهورية كوريا
	٤		١	٣	جمهورية مولدوفا
	٢			٢	الدانمرك
١٥					رواندا
	٣			٣	رومانيا
٢٧	٣			٣	زامبيا
٢٧					زمبابوي

الشرطة	العنصر العسكري			المراقبون العسكريون	البلد
	الشرطة المدنية	المجموع	الجنود		
١٧					ساموا
١١					سري لانكا
٢	٣			٣	السلفادور
	٦٠٢	٥٩٦	٣	٣	السنغال
١٢	٢٣٦	٢٣٣	٣		السويد
٤	٦			٦	صربيا والجبل الأسود
٢٥	٥٧١	٥٥٨	٨	٥	الصين
٣٠	٥			٥	غامبيا
٤٠	٨٦٧	٨٤٩	٦	١٢	غانا
	١		١		فرنسا
٢٩	١٧٢	١٦٤	٥	٣	الفلبين
	٢		٢		فنلندا
					فيجي
٣	٤			٤	قيرغيزستان
	٦		٣	٣	كرواتيا
٢٧	٧		٤	٣	كينيا
	٥		١	٤	مالي
	٦		صفر	٦	ماليزيا
	٨			٨	مصر
١٨	٢		٢		ملاوي
	٣		٣		المملكة المتحدة
	٢٥٠	٢٤٨	٢		منغوليا
٦	٦١٦	٦٠٩	٤	٣	ناميبيا
١٠					النرويج
٢٥٦	٤٥	٤٠	٢	٣	نيبال
	٣			٣	النيجر
١٦٦	١٩٧٣	١٩٤٩	١٠	١٤	نيجيريا
٢٦	١٢		٥	٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٤					اليمن
١٠٥١	١٤٧٩٤	١٤٤٨١	١١٤	١٩٩	المجموع



Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section

Map No. 4211 Rev. 10 UNITED NATIONS
June 2006